

عليه من الملاصقة لنا الوقف لهذا الزرب في طريق  
سالم وهو ان لا يقيم الوقف المتولي عليه قال  
هذا الزرب موضع حق واقصر على عمدة قوله المذكور  
واحال بين المالك وبين الانتفاع هو مكانه والقبا  
بنايه كما كان عليه قد يحتمل الملاصقة بنا الوقف  
وعطله من الانتفاع بزيادة ذلك والحال فان هناك  
بينة عادلة شرعية من المصالحين واربنا الجيرة  
واته وغيرهم فتشبه ذلك الزرب المذكور ليس هو من  
الزرب الفدايم ولا ما هو زرب مستجد حادث في  
الحالة الذي هو من حقوق المالك وهو له وان لا يتجان  
من الانتفاع هو اياه ومن ملاصقة بنايه لنا  
الوقف كما كان عليه قد يال بعد ازالة الزرب المذكور  
لان مستقر في طريق المالك ومحل هو اياه فيصل  
والحال ما انتمت استمارة بيته المذكورة بذلك  
ويجوز ويقبل قول المالك بانه لم يطلع على الزرب  
الابعد سقوط مكانه وبعد رخص ذلك ولا عسرة  
بقوله قبة الوقف المتولي عليه ولا يقوله من يعوق  
مقامه بجمده ان الزرب وضع بجوار حرم القاه  
في هو المالك ومحل بناوه ويجوز في الوقف  
على ازالة ذلك من طريق بنا المالك وقوله اياه  
ليتمكن من التصرف في مكانه حيث يشاء في ذوي  
الاملاك

الملاك في املاكهم ويتأمن من يباعده عليه للمساكن  
بغيره والحاكم الاثر له لوجه كسيرة في الوقف اب الافر  
الزرب **باب** يجب على ناظر الوقف  
ازالة الزرب المذموم كون هو المالك لا يمكن من صعود  
بنايه على ما كان عليه اولا وتفضل بنية صاحب الملك  
والاجم في ذلك لقول المهندسين واربنا الجيرة  
ولا عبرة بقول ناظر الوقف ولا بقول وكيله لانه قول لا يجر  
برهانه عليه ويقبل قوله المالك في عدم اطلاعه على  
ما ذكره ويجزم انتفاعه من الملك غيره ويجب على  
الناظر ازالة **باب** في دار شرطها ملك  
والشطر الثاني موقوف على شخصين ذم ان صاحب  
الملك واحدا موقوف عليها وتراضيا الذي حاكم  
ما يكى المذهب على ان كلامهما يسكن بالدار  
المذكورة صاحب الملك ستة اشهر ولا يتحمل  
ذلك ثم يتولى ولا يحكم فتسلم الدار المذكورة صاحب  
الملك ستة اشهر وزيادة عليه عشرة ايام وان تقع  
به بالسكنى المدة المذكورة ثم ان احد الوقف عليهما  
يرفعهما الساكن المذكور لهما حكم حفي المذهب وطرد  
منه تسليم المفتاح ليستفهم بالدار المذكورة نظير  
المدة المذكورة على حكم التوافق والتراضي المشروحيما  
اعلاه فلم يرض صاحب الملك بذلك ورجع عن التوافق